العدل 19

صفحة شهرية تصدر عن إدارة الإعلام بوزارة العدل

كلمة العدد

مثلث العدالة .. قاعدتة صلبة ، ورأسه في السماء

استقر المفهوم العام للعدالة ، في العُرف والقانون هو قصد إرادة تحقيق العداله بين المتقاضين ، وإرساء الأسس والمضامين الشكلية والموضوعية ، من خلال تناغم منظومة متكاملة بين النيابة العامة والقضاء ، والشرطة . إضافة إلى القضاء الواقف (المحاماة)

هذه المسارات الأربعة مكملة لبعضها البعض ، وتسير جميعافي إتجاه واحد ، ليس بينها تقاطعات ، لا في المهام والصلاحيات ، ولافي الاختصاص المنعقد لكل طرف منها ، كما لاتوجد بالضرورة تقاطعات مصالح لأن الأجهزة الثلاثة تشكل الجسم الصحيح المتكامل في إنفاذ العدالة ، وظلت هذه المعادلة القانونية قائمة بين الأجهزة العدلية كافة منذ أمد بعيد ، يربط بينها رباط (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل).

ومن هذه القاعدة امتدت بين مثلث العدالة أواصر الاحترام المتبادل ، والتنسيق الفني ، والتكامل المهني ، وصُولاً لتحقيق العدالة الناجزة التي يسعى الجميع لإرسائها في المجتمع ، فلا يمكن أن يتصور أحد أن يستغني أي طرف من الأضلاع الثلاثة عن الطرف الآخر ..ولهذا فإن ما حاول البعض إثارته من غبار بين النائب العام والشرطة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، لمجرد حادث معزول وفردي يمكن أن يقع حتى داخل المؤسسة الواحدة ، هذه الاثارة لايمكن أن تنطلى على أجهزة عريقة منوط بها تحقيق العدالة في السودان ، فشرطة السودان من أكثر الأجهزة الشرطية على المستوى الإقليمي والمحلي خبرة ودراية في القضايا الشرطية والعدلية ، امتد لمدى مئات السنين ، عملت من خلالها مع كل الأجهزة العدلية ، في القضائية والنيابة العامة ، عبر كل الأنظمة والحكومات التي مرت بالسودان وحتى اليوم ، كما أن بعض أفراد الشرطة عملوا بوزارة العدل في أرفع المناصب القيادية ، والإدارية ، واثبتوا قدرات فنية وإدارية عالية ، كانت إضافة موجبة للعمل القانوني الذي تضطلع به النيابات في مجال قضاء ما قبل المحاكمة .

هذا التاريخ الناصع بالعطاء العدلي بين وزارة العدل والشرطة ، لا يجب أن نسمح للصائدين في المياه العكرة أن ينالوا منه ، وأحمد للأخوة في قيادة الشرطة وقيادة وزارة العدل تفهمهم للظرف الطارئ الذي جرت فيه حادثة وكيل النيابة مع بعض أفراد الشرطة ، في حادثة معزولة وفردية لا تؤثر على العلاقة الطبيعية والممتدة بين النيابة والشرطة .

وقد أمتدحت قيادات وزارة العدل ، مستوى التنسيق بين الوزارة ، والاخوة في قيادة الشرطة والتأكيد على احترام منسوبيها كافة ، واعتبار ما حدث أمراً عارضاً لن يتكرر.

وزير العدل يقدم بيان السودان أمام مجلس حقوق الإنسان ويفند إدعاءات مكتب المفوض السامي

السودان يدعو لتشجيع عمل منظمات المجتمع المدني وبسط الخدمات العدلية في مناطق النزاع

أشار البيان الى ترحيب السودان بالخبير المستقل ارستيد ننوسي في ولايته الجديدة ،وعدد التسهيلات التي ظل يقدمها السودان للخبير المستقل حسب طلبه كما لفت البيان انتباه المجلس إلى رد السودان وأخذه لمضمون الرد في الإعتبار وقدم السودان أسفه لعدم تضمين الخبير المستقل رد السودان في تقريره النهائي.

وأوضح البيان استقبال السودان للمقررة الخاصة بالعنف ضد المرآة السيدة (رشيده مانجو)وكذلك وفد لجنة الميثاق العربية , ولجنة الميثاق الأفريقية لحقوق الإنسان كما يرحب السودان بزيارة المقرر الخاص بالإجراءات القسرية الأحادية على السودان في نوفمبر المقبل .

أما في الشان الدارفوري فقد أكد مولانا النور استمرار السودان في تنفيذ إتفاقية الدوحة للسلام وتسريع العودة الطوعية للنازحين بمساعدة دولة قطر الشقيق وما تقدمه من مساعدات ومجهودات كبيره في هذا الاتجاه وأشار بيان السودان إلى دعوة السودان المجتمع الدولي إلى الضغط علىالمتمردين للحاق بركب السلام ووقف القصف العشوائي على تجمعات المدنيين ، ودور العبادة كما ورد في تقرير الخبير المستقل .

ورد د. عوض الحسن النور في بيانه على إدعاءات مكتب المفوض السامي عن الإفلات من العقبات في دارفور ، مبيناً أن مصدر معلوماته بعثة اليونميد بالسودان ، مما يُعد مخالفاً لقواعد الإجراءات المتبعة ، ولاتفاقية وضع قوات (سوفا) التى تدعو لجعل التعاون مع حكومة السودان أمراً ملزماً .وقطع الوزير بأن نقل هذه المزاعم غير الموثوقة خطوة غير مسبوقة ومثيره للشكوك .

ولفت البيان إلى نهج الخبير المستقل في إطلاق الأحكام العامة دون تمييز ، متجاوزاً لروح أحكام ولايته الإنسانية تحت البند العاشر ، والتي تركز على تقديم العون الفني وبناء القدرات ، رغم تمكينه من مقابلة جميع أصحاب المصلحة .

وكشف د/عوض عن إكتمال التحريات في أحداث سبتمبر 2013م وتم تحديد الضحايا والأضرار المادية ، وإحالة التقرير إلى القضاء لإكمال الإجراءات القضائية بشأن القتلى والتعويضات للمتضررين وتواصل النيابة التحريات لإحالة المشتبه بهم للمحاكمة.

من ناحية أخرى، أورد البيان المجهودات التي تبذلها الدولة لتعزيز السلام وإيجاد بيئة مواتيه لتحقيق المصالحات، مشيراً الي تشكيل اللجان المختصة والأمانه العامة للحوار الوطني الذي مقرراً له الشهر الجاري ، لافتاً إلى الاجراءات التي اتخذتها رئاسة الجمهورية من خلال قرار وقف إطلاق النار ، ومنح العفو والحصانة للراغبين في المشاركة في الحوار الوطني ، ودعا سيادته المجلس إلى تشجيع المبادرة .

كما ألمح البيان إلى إمكانية مراجعة كافة آليات حماية وتعزيز حقوق الإنسان الوطنية ، مثل المفوضية القومية لحقوق الانسان وتشجيع عمل منظمات المجتمع امدني ، وبسط الخدمات العدلية في مناطق النزاع ، والتاكيد على التزام السودان بمواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة .

مولانا تهانى تور الدبة وزير الدولة بالعدل : ازالة كافة المعوقات وحل المشاكل المالية والادارية

القانون يُشجع الاستثمار الزراعي والحيواني لإحداث نهضة زراعية شاملة

تواصل لجنة تنفيذ قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني لقاءاتها مع الجهات ذات الصلة وتأتي سلسة هذه القاءات لتنظيمات اصحاب مهن الانتاج الزراعي والحيواني لتجاوز العقبات التي تعترض تنفيذ إنفاذ قانون تنظيمات أصحاب مهن الانتاج الزراعي والحيواني وتسجيل التنظيمات التى تعمل على تنظيم عمل المزارعين والرعاة باعتبارهما من أهم مرتكزات النظام الاقتصادي بالبلاد وتشجيع الأستثمار الزراعي والحيواني الذي سيفضي إلى نهضة زراعية شاملة بالسودان .

وقد تم إقرار تنفيذ قانون سنة 2011م للانتاج الزراعي والحيواني بتعين المسجل في عام 2012م وأصدار مسودات إجراءات التسجيل ، كما تم إعداد الهيكل التنظيمي والوظيفي لتحديد المسؤوليات والاختصاصات للمجالات الادارية والفنية والقانونية والمالية .

وقد قام المسجل بتسجيل أكثر من (2000) جمعية زراعية حتي الآن ،وإعادة أكثر من (300) جمعية زراعيةلاستيفاء نواقص المطلوبات ، كما توجد (250) جمعية تحت الفحص والمراجعة من مختلف ولايات السودان.وقد قام مسجل تنظيمات مهن الانتاج الزراعي والحيواني بزيارة ولايات السودان المختلفة بغرض التنوير بالقانون والمشاركة في عدد من ورش العمل بكل من ولايات دارفور وسنار بالتنسيق مع مركز مأمون بحيري للدراسات الاقتصادية والبحوث .

وعملت لجنة تنفيذ القانون على معالجة القصور الوارد في المادة (2-3) من القانون والتعقيدات الواردة في المادة (2-3-5-8) التى يصعب تطبيقها في كل المشاريع المروية القومية والولائية لاختلاف المساحات داخل التخطيط بالإضافة للمادة (3)(ب)من لائحة اعمال المسجل التى تمنح المسجل اعتماد حيازة الأراضي مما يجعله طرفا في النزاع في حالة المقاضاة والورثة والنزاعات القبلية.

وتنفيذا لتوصية وزير العدل بشأن معالجة المواد التي تعوق تنفيذ القانون ، صدر مرسوم دستوري موقت بإلغاءالمادة (2) من القانون التى تمهد لإلغاء جميع التنظيمات السابقة المنشاة بقانون 1992م لتنظيمات الزراع والرعاة ، وإضافة الفقرة (2) من المادة 19(1) سلطة حصر الممتلكات للتنظيمات السابقة الملغاة ، وأصولها الثابتة . وقالت مولانا تهاني تور الدبة ، وزير الدولة بالعدل ، رئيس لجنة تنفيذ قانون تنظيمات أصحاب مهن الإنتاج الزراعي والحيواني ،أن اللجنة تعمل على إزالة كافة المعوقات التي وردت بقانون 2011، وتطالب الجهات المعنية بتذليل كافة المعوقات الادارية والمالية ومشكلة المقار والمتحركات لعمل المسجل وأتيام العمل بالولايات والمشاريع المستهدفة. وناشدت تهاني وسائل الإعلام المختلفة بالإسهام في نشر التوعية والتعريف بالقانون وأنشطة مسجل عام تنظيمات أصحاب مهن الانتاج الزراعي والحيواني .

وأمنت تور الدبة على خطة المسجل للعام 2016م ، وضرورة توفير كل معينات العمل لإنفاذها.

وزير العدل يُوقف الدعوى الجنائية في مواجهة مصريين متهمين بدخول المياه السودانية دون تصريح

أصدر مولانا عوض الحسن النور وزير العدل القرار رقم 44 لسنة 2015 ، والقاضي بوقف الدعوى الجنائية رقم 4796 ، في مواجهة عدد من المتهمين المصريي الجنسية / عبد الرحمن محمود عبد الله وآخرين ، والذين تم ضبطهم داخل المياه الإقليمية السودانية ، في الرابع عشر من أغسطس الماضي ، وكانوا على متن 3 قوارب بحرية دون تصريح بدخول البلاد ، وضُبطت بحوزتهم أجهزة GPS ، ودفاتر إرشادية تحوي أسماء مناطق عسكرية سودانية .

وقد تم فتح بلاغ في مواجهتهم بموجب المواد : 53 و 57 من القانون الجنائي لسنة 1991 م ، والمادة 30 من قانون الجوازات والهجرة والجنسية ، والمادة 4 الفقرة (8) من قانون مصائد الأسماك بولاية البحر الأحمر لسنة 2008م .

ولاعتبارات المصلحة العليا للبلاد ، ورعايةً للعلاقات الثنائية بين البلدين ، وإعمالاً لسلطات وزير العدل الواردة في المادة 58 (1) ، من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م ، فقد قرر وزير العدل وقف الدعوى الجنائية ، وإخلاء سبيل المتهمين فورا ، وتسليم المعروضات للمتهمين ، وحفظ الإجراءات .

المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أعد ورقه عن أثر العقوبات حول التمتع بالحقوق المدنية والانسانية

تقارير تكشف عن تطورات ايجابيه لحقوق الانسان بالسودان

انعقدت الدورة 30 لمجلس حقوق الانسان بجنيف في الفترة من 14 سبتمبر وحتى 2أكتوبر 2015م وناقش عدداً من الموضوعات التى تهم السودان خاصة المتعلقة بالإعتقال التعسفي وحقوق كبار السن ، واستخدام المرتزقة ، والحقيقة والمصالحة ، وغيرها من موضوعات ،وقدم الوفد مداخلات في كل هذه الموضوعات.

كما قدم المجلس الاستشاري بالتنسيق مع وزارة الصحة ، ومنظمات المجتمع المدني ، قدم ورقة عن أثر العقوبات حول التمتع بالحقوق المدنية والإنسانية ، بالإضافة إلى إعداد نشاط مصاحب أقيم يوم 27/سبتمبر بالتعاون مع المجموعة السودانية .

وفي ذات الإطار قدمت بعثة السودان بجنيف رداً على المداخلة الشفوية للخبير المستقل بشأن المساعدات الفنية للسودان ، بالإضافة إلى الرد على المداخلات السالبة من الجهات الاخرى. وقال مولانا / ياسر سيد أحمد مقرر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أن المجلس قام بدعوة كافة الجهات المعنية بملف حقوق الانسان بالسودان والمشاركة في أعمال الدورة (30) ، وذلك بغرض تنسيق الجهود المشتركة وتوزيع الأدوار قبل السفر إلى جنيف.

مولانا ياسر سيد أحمد

وكشف ياسر عن حجم المعلومات والوثائق التى قامت سكرتارية المجلس الإستشاري ووزارة الخارجية بجمعها وتضمينها في بيان السودان أمام المجلس والذي ألقاه مولانا عوض الحسن النور وزير العدل وقال إن المعلومات شملت الردود الفنية على تقرير الخبيرالمستقل ، وتقرير الإفلات من العقاب في دارفور الذي أعده المفوض السامي لحقوق الانسان والرد على تقرير أمنستي أنتر ناشونال ، وتقرير الخارجية الأمريكية عن جهودحكومة السودان في مكافحة الإتجار بالبشر.

وأوضح ياسر أن المجلس الإستشاري كلف عدداً من المستشارين بإدارة حقوق الإنسان بإعداد مداخلات مختصرة عن عدد من الأوراق المعدة مسبقاً في مجالات : التطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان بالسودان وحق كبار السن ، وموقف تنفيذ توصيات الخبير المستقل عن أحداث سبتمبر، والنفايات وأثرها على الصحة والبيئة ، والإجراءات الأحادية القسرية وأثرها على قطاعات المجتمع في مجال الصحة والنقل.

وكشف مقرر المجلس الاستشاري عن عقد منشط موازي في 17/سبتمبر بالتنسيق مع بعثة السودان بجنيف تحدث فية مولانا / الفاتح طيفور مدعي عام جرائم دارفور ، استعرض فيه بالإحصاءات التقدم الذي تم في مجال العدالة الجنائية بدارفور وفقالاتفاقية الدوحة ، مستعيناً في ذلك بتقارير النيابة العامة والشرطة القضائية في الفترة من 2014م وحتي أغسطس 2015م.

وكيل وزارة العدل يوجه باستمرار تدريب المستشارين الجدد لعام آخر ، من خلال تواجدهم في مواقع عملهم

وكيل وزارة العدل

وجة مولانا / أحمد عباس الرزم ، وكيل وزارة العدل ، باستمرار العمل في تدريب كافة المستشارين الجدد دفعة 2014م لمدة عام كامل ، على كافة مجالات العمل القانوني بالنيابات العامة ، والمتخصصة ، والمحامي العام ، على أن يشمل التدريب يوميات التحري ، والتحقيق وإجراءات تفتيش الحراسات ، وتمثيل الاتهام أمام المحاكم بجانب عملهم في مواقعهم التي يعملون بها في النيابات . وقال الرزم أن الهدف من تمديد برنامج التدريب ، تمكين كافة المستشارين من اكتساب خبرات عملية كافية في مجالات التحري والتحقيق واعداد التقارير ، وغيرها . وأضاف أن برامج التدريب العملية تحقق مزيداً من بناء القدرات تساعد على اجراء الترقيات للدرجات المختلفة للمستشارين.

وطالب الرزم المستشارين القانونيين بضرورة الانضباط والالتزام بمعايير العمل القانوني بالنيابات العامة والمتخصصة حسب القوانين المنظمة وشدد سيادته علي أهمية تطبيق العدالة على الكافة ، وتحقيق سيادة حكم القانون ، وفرض هيبة الدولة من خلال التطبيق السليم للقانون. كما وعد الرزم بحل كافة الإشكالات الإدارية والفنية التي تعترض سير الأداء بالنيابات.

وزير العدل يكرم موظفاً بنيابة كرري كان مواظباً أول ايام العيد

كرم مولانا د. عوض الحسن النور ، وزير العدل ، الموظف بمجمع نيابات كرري و غرب الحارات بأم درمان الأستاذ / عبد الله محمد عبد الرحمن لتواجده بالنيابة و القيام بأعماله أول أيام العيد . وقام مولانا العبيد محمد أحمد، وكيل أول النيابة بتكريم الموظف نيابة عن السيد الوزير، بحضور وكيل نيابة المهدية و الثورات .

و تمنى العبيد أن يكون كل العاملين بالنيابة على عزيمة و همة في تقديس العمل العام، و أن تكون مناسبة تكريم زميلهم عبد الله حافزا لمزيد من تجويد الأداء و الانضباط وحسن السلوك .

وزيرالعدل يلتقي بوالي شرق دارفور ويبحث معه عمل النيابات بالولاية

التقى مولانا / عوض الحسن النور وزير العدل بالسيد أنس عمر محمد والي ولاية شرق دارفور ، وبحث معه سبل تطبيق العدالة ، وإنفاذ سيادة حكم القانون بالولاية .

وأعلن السيد الوزير عن سلسة من الإجراءات لتقوية العمل العدلي والقانوني بالولاية من خلال النيابات العامة والمحاكم ، وكشف سيادته عن تنسيق عال بين وزارة العدل والسلطة الإقليمية لدارفور بغرض توفير مقار للنيابات والمحاكم بالولاية ، واعداً بحل مشكلة المتحركات لوكلاء النيابة التي بدأت بإرسال سيارتين إلى الضعين.

ووعد الوزير بزيارة الولاية قريباً للوقوف على إحتياجات النيابات ، والعقبات التي تعترض عمل وكلاء النيابات .

من جهته أكد السيد الوالي عن استعداد الولاية التام عن التعاون مع وزارة العدل بما يحقق متطلبات العدالة بولايته.

نيابة حماية المستهلك تقود عدداً من حملات التفتيش ، وتفتح بلاغات في مواجهة الجهات المخالفة للمواصفات والجودة .. بالتنسيق مع الجهات المعنية ..

قامت نيابة حماية المستهلك بإجراء عدد من حملات التفتيش ، شملت عدداً من الصيدليات والمستشفيات الخاصة في إطار قانون الأدوية والسموم ، وتم فتح بلاغات في مواجهة الجهات المخالفة للقانون ، كا قامت النيابة بتفتيش مصانع ومحلات إنتاج زيوت الطعام المحور وراثياً بمشاركة الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ضمن قانون المقاييس لسنة 2008، وأماكن إنتاج بيع الألبان ، والطوب الحراري ، والسلع الاستهلاكية ، وتم فتح بلاغات في مواجهة المخالفين بلغت 8 بلاغات لشهري سبتمبر وأكتوبر 2015م.

وأوضحت مولانا ماجدة الطاهر محمد ، رئيس نيابة حماية المستهلك أن النيابة قامت بالتنسيق مع المواصفات بحملات توعية في صالات الأفراح للتأكد من مطابقتها للمواصفات ، شملت عدد (16) صالة بولاية الخرطوم. وكشفت مولانا ماجدة عن تنفيذ حملات تفتيش واسعة شملت مواقع مهمة تقوم بتقديم السلع والخدمات للجمهور ، منها أماكن بيع إطارات السيارات والذهب ، والمؤسسات العلاجية ، والعيادات والمراكز الخاصة ومركز بيع النظارات الشمسية والطبية ،وذلك لمعرفة مدى مطابقتها للمواصفات والشروط اللازمة ، وتم فتح (9) بلاغات في مواجهة المخالفين الذين بلغ عددهم (42) متهماً ومازال التحري معهم مستمراً . وأكد رئيس نيابة حماية المستهلك استمرار الحملات الدورية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة لضبط المعايير والمواصفات والمقاييس والجودة لكافة السلع والخدمات المقدمة للجمهور ، مشيراً إلى ضرورة تضافر الجهود الرسمية والشعبية لتوعية المواطنين بأهميةالتعرف على المواصفات والجودة لكافة السلع والخدمات التي تقدمها المؤسسات والأفراد والتجار ، كما أشادت بدور الجمعية الوطنية لحماية المستهلك وما تقوم به من جهود بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة .